

مدى تطبيق مجالات المحاسبة عن الإلتزامات الإجتماعية وأثرها على
تحسين جودة المعلومات المحاسبية / دراسة ميدانية في شركة بازيان
لصناعة السموت - السليمانية

م. م. به يمان رفيق محمد
الكلية التقنية الإدارية / السليمانية

**Over the application fields of accounting for social
commitments and their impact on improving the
quality of accounting information / field study in the
company for the manufacture of cement Bazian –
Sulaymaniyah**

تاريخ قبول النشر ٢٠١٤/٤/١٥

تاريخ استلام البحث ٢٠١٤/٣/٩

المستخلص:

هدفت الدراسة الحالية إلى إبراز وتحليل واقع تبني مجالات المحاسبة عن الإلتزامات الإجتماعية في الوحدة الاقتصادية - عينة البحث - ممثلة بأبعاد المسؤولية تجاه العام لين، وتجاه المستهلكين، وتجاه المجتمع وتجاه البيئة، ومن ثم أثر تطبيقها على تحسين جودة المع لومات المحاسبية، لأن الوحدات الإقتصادية تسعى الى الإهتمام بالجوانب الإجتماعية التي تتعدى مسؤوليتها الإقتصادية الهادفة الى تعظيم أربا حها لتشمل بيئتها التي تعيش فيها ، وا لأطراف المتعاملة معها في سبيل خدمة المجتمع كافة.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من الإ ستنتاجات أهمها: وجود مستوى تبني لأغلب مجالات الإلتزامات الإجتماعية، وجود قصور في النظام المحاسبي المطبق حالياً لتوفير المعلومات الاجتماعية الى جانب المعلومات الإقتصادية، وجود أثر ذو دلالة لتطبيق مجالات المحاسبة عن الإلتزامات الاجتماعية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية ومن ثم على مستخدمي المعلومات.

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها تم اقتراح جملة من التوصيات الواجب أخذها بعين الإعتبار من طرف الوحدات الإقتصادية العاملة في إقليم كردستان العراق.

Abstract:

The current study aimed to show and analyze the reality of the adoption of the areas of accounting for social commitments in the economic unit - the research sample - represented by the dimensions of responsibility towards employees, to consumers , to the community and to the environment , and then the effect applied to improve the quality of accounting information , because the economic units seeking attention aspects of social responsibility beyond the economic aim to maximize their profits to include the environment in which they live , and parties collaborating with them in the service of society as a whole .

The study achieved a set of results: the presence of the level of adoption for most areas of social obligations, and there are deficiencies in the accounting system is currently applied to the provision of social information as well as the economic information, and the presence of significant effect of the application fields of accounting for social commitments to improve quality of accounting information and to information users.

The study proposed a set of recommendations, should be taken in consideration by the economic units operating in Kurdistan Region of Iraq.

المقدمة:

تعد المحاسبة عن الإلتزامات الاجتماعية أحدث مراحل التطور المحاسبي و واحدة من دعائم الحياة المجتمعية فهى وسيلة للتقدم الفردي والجماعي ، بل إن التنمية والتقدم البشري يقومان على الإلتزامات الاجتماعية ، اذ تقاس قيمة الفرد في مجتمع بمدى تحم له المسؤولية تجاه نفسه وتجاه الآخرين ، وكذلك لم يعد تقييم الوحدات الاقتصادية يعتمد على ربحيتها فحسب ، ولم تعد تلك الوحدات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط ، وقد أصبح دور الوحدات الاقتصادية محورياً في عملية التنمية ، وهو ما أثبتته النجاحات التي حققتها الإقتصادات المتقدمة في هذا المجال ، وقد أدركت الوحدات أنها غير معزولة عن المجتمع ، وتنبهت إلى ضرورة توسيع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الاقتصادية ، نتاجية مثل هموم المجتمع والبيئة ، ولذلك لم يعد البحث الاجتماعي نزوة سياسية ، أو أمراً متروكاً لإدارة الوحدات ، بل أصبح شأنًا اجتماعياً عاماً محلياً ، ووطنياً ، وعالمياً لا يمكن تجاهله.

المبحث الأول: منهجية البحث

تتمثل منهجية البحث في مشكلة البحث وأهميته وأهدافه وفرضيته فضلاً عن توضيح أسلوب البحث من حيث الوسائل التي إستخدمتها الباحثة في جمع البيانات وتصميم إستمارة الاستبيان التي تعد الوسيلة الرئيسة لأختبار الفرضيات.

أولاً: مشكلة البحث

في ظل سعي الوحدات الاقتصادية الى تحقيق الأداء الإقتصادي الذي يهدف الى تعظيم أرباحها تظهر لنا مشكلة البحث والتي تتمثل في محاولة رصد وتحليل مدى تبني الوحدات الإقتصادية العاملة في اقليم كردستان لمجالات المحاسبة عن الإلتزامات الاجتماعية مع إبراز دور هذه المجالات وأثرها على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، واختصاراً فلن طرح الاسئلة الآتية يمكن أن يسهم في توضيح مشكلة البحث:

- ما هو مستوى تبني الوحدة الإقتصادية - محل البحث - لمجالات المحاسبة عن الإلتزامات الاجتماعية؟

- الى أي مدى نجحت الوحدة الاقتصادية - محل البحث - في تحسين جودة المعلومات المحاسبية بفضل تبنيها لمجالات المحاسبة عن الإلتزامات الإجتماعية؟
- هل يؤثر تحسين جودة المعلومات المحاسبية فيما يتعلق بالمحاسبة عن الإلتزامات الاجتماعية في الوحدة الاقتصادية - محل البحث - في قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية؟

ثانياً: أهمية البحث

تكمّن أهمية البحث في الكشف عن أهمية إبراز الدور المهم والملائم لتشجيع تطبيق مجالات المحاسبة عن الإلتزامات الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية العاملة في الإقليم، خاصة ان هذه الوحدات تعد علامة هامة لتطوير وإنتعاش الإقتصاد في إقليم كردستان بما يتطلبه تحسين جودة المعلومات المحاسبية ليضمن توفير مستوى الافصاح الذي يلبي ويشبع رغبات العديد من المستخدمين في هذا المجال.

ثالثاً: أهداف البحث

- في ضوء تحديد مشكلة البحث وأهميتها فليقّ الهاتحة تسعى الى تحقيق الأهداف الآتية:
- معرفة حقيقة وواقع تبني مجالات المحاسبة عن الإلتزامات الاجتماعية في الوحدة - محل البحث-.
 - التعرف على الآثار التي يمكن ان تترتب على تطبيق مجالات المحاسبة عن الإلتزامات الاجتماعية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية مع بيان الدور الهام لهذه المعلومات على القرارات الاستثمارية وسياسات التسعير والتخطيط، لفئات مختلفة من مستخدميها.

رابعاً: فرضيات البحث

- تتمثل فرضيات البحث بما يلي:
- الفرضية الرئيسة الأولى: لا تلتزم الوحدة الاقتصادية - محل البحث - بمجالات المحاسبة عن الألتزامات الاجتماعية، ويندرج تحتها الفرضيات الفرعية الآتية:
 - ١- لا تلتزم الوحدة الاقتصادية في الإقليم - محل البحث - بمجال تنمية الموارد البشرية العاملة فيها.
 - ٢- لا تلتزم الوحدة الاقتصادية في الإقليم - محل البحث - بمجال تنمية العلاقة مع المستهلكين.

- ٣ - لانتلنزم الوحدة الإقتصادية في الإقليم - محل البحث - بمجال العلاقة مع المجتمع المحلي.
- ٤ - لانتلنزم الوحدة الإقتصادية في الإقليم - محل البحث - بمجال المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية.
- الفرضية الرئيسة الثانية / لايؤثر تطبيق مجالات المحاسبة عن الالتزامات الاجتماعية في الوحدة الاقتصادية - محل البحث - في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وعلى قرارات مستخدميها.

خامساً: أسلوب البحث

إعتمدت الباحثة على إستمارة الاستبيان كأسلوب للبحث والتي تعد من الوسائل الرئيسة لجمع البيانات الضرورية اللازمة لتحقيق أهداف البحث وأختبار الفرضيات إحصائياً، وقد تم إعداد قائمة الاستبيان من قبل الباحثة إعتماًداً على الجانب النظري الذي تم طرحه في البحث .

وقد اشتمل الاستبيان على (30) فقرة، وتم اعتماد مقياس Likert Scale المكون من خمس درجات لتحديد درجة أهمية كل فقرة من فقرات الإستبانة، وذلك كما هو موضح بالجدول (١):

جدول (١) مقياس تحديد الأهمية النسبية

الأهمية	أُتفق تماماً	أُتفق	محايد	لا أُتفق	لا أُتفق تماماً
الدرجة	٥	٤	3	٢	١

(الكبيسي، 2010: 37)

سادساً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث

تم استخدام الاساليب الاحصائية الآتية :

- ١ -الوسط الحسابي: لتحديد مستوى استجابة أفراد العينة لمتغيرات البحث عن كل فقرة في استمارة الاستبانة، ويتم احتساب الوسط الحسابي اعتماداً على المقياس الخماسي المستخدم عن استمارة الاستبانة (1+2+3+4+5) وأنه يساوي $3 = 5/15$.
- ٢ -+انحراف المعياري: لقياس درجة اختلاف الإجابات عن وسطها الحسابي.
- ٣ -إختبار (One Sample T- test) لمعرفة نتائج الفرضيات.

المبحث الثاني

الإطار النظري (المحاسبة عن الإلتزامات الإجتماعية وجودة المعلومات المحاسبية)

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمحاسبة عن الإلتزامات الاجتماعية

أولاً: لمحة تاريخية حول نشأة المحاسبة عن الإلتزامات الإجتماعية

نمت وتطورت الإلتزامات الاجتماعية كنتيجة طبيعية لتغير الظروف والأوضاع الإقتصادية

السائدة، وكذلك لتغير أنماط وأساليب الإدارة، وعموماً يمكن تقسيم المراحل التي مرت بها

الإلتزامات الإجتماعية الى ثلاثة مراحل وهي: (نجم، 2006: 201)

• **مرحلة إدارة تعظيم الأرباح (1800 - 1920):** في هذه المرحلة كانت الإلتزامات

الاساسية للوحدات هي تعظيم الأرباح والتوجه نحو المصلحة الذاتية الصرفة، ورفع شعار "

ما هو جيد لي جيد للبلد".

• **مرحلة إدارة الوصايا، من أواخر العشرينات حتى بداية الستينات :** خلال هذه الفترة كانت

الإلتزامات الوحدانية الأساسية هي تحقيق الربح الملائم الذي يحقق المصلحة الذاتية ومصالح

الأطراف الأخرى مثل المساهمين والعاملين، أما شعار خلال هذه الفترة فهو " ما هو جيد

للوحدات جيد للبلد".

• **مرحلة إدارة نوعية الحياة للفترة من أواخر الستينات حتى الوقت الحاضر:** تقوم الإلتزامات

الأساسية للوحدات على أن الربح ضروري ولكن الأفراد أهم من النقود ، وهذا يحقق

المصلحة الخاصة للوحدة الإقتصادية ومصالح المساهمين والمجتمع ككل، والشعار

المطروح هو " ما هو جيد للمجتمع هو جيد للبلد "، فقد شهدت هذه المرحلة بداية بعث

جديد للإهتمام بالإلتزامات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، وبالشكل الذي يساهم في

تحقيق التوازن بين مصالح الوحدة والمجتمع والبيئة، لذلك برز في الفكر المحاسبي مجال

جديد أطلق عليه (المحاسبة عن الإلتزامات الإجتماعية) لقد ظهر هذا المفهوم بمسميات

عديدة أبرزها المحاسبة الإجتماعية، والمحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية، والمحاسبة عن

الأداء الإجتماعي، والذي يمثل أحدث مراحل التطور المحاسبي (المشهداني، 2003:

22).

ثانياً: المفهوم المحاسبي للإلتزامات الإجتماعية

يشير هذا المفهوم الى واجب إدارات الوحدات بالقيام باتخاذ قرارات أو التصرف بطريقة

تساهم بزيادة رفاة المجتمع ومصالحه فضلاً عن مصالح الوحدات، لقد تصاعدت الدعوات الى

أن تتبنى الوحدات الإقتصادية وأصحاب رأس المال المسؤولية بالصرف على الأنشطة الاجتماعية

المختلفة بعد أن ازداد توجيه النقد اليها بتكديس الأرباح وعدم مراعاة المجتمع الذي تعمل فيه (العامري والغالبي، 2008: 93)، ولقد ظهرت العديد من التعريفات للمحاسبة عن الإلتزامات الاجتماعية كان من بينها تعريف عودة الذي عرفها بانها واجب على كل الوحدات الاقتصادية يقتضي العمل على تحقيق الأرباح الكافية لتغطية المصاريف المستقبلية المتعلقة بواجباتها تجاه المجتمع (عودة، 2008: ٤٤)، كما وعبر الباحث (Holms) عن الإلتزامات الاجتماعية بكونها التزام الوحدات تجاه المجتمعات التي تمارس فيها أنشطتها وأعمالها، عن طريق المساهمة بمجموعة من الفعاليات الاجتماعية مثل محاربة الفقر، وتحسين الخدمات الصحية، ومكافحة التلوث وإيجاد فرص العمل وغيرها، فأن التزام الوحدة يسير في اتجاهين: (الغالبي وإدريس، ٢٠٠٩: ٥٢٤)

الاتجاه الأول: التزام اقتصادي من خلال تحقيق أرباح معقولة للمالكين.

الاتجاه الثاني: التزام اجتماعي من خلال تحقيق الرفاهية الاجتماعية والحد من الآثار السلبية لنشاط الوحدة.

وان الإلتزام المشار اليه يتضمن أربعة أبعاد والتي يجب ان تضطلع بها إدارة الوحدات لكي تستطيع التطور والنماء والبقاء وتحقيق الأهداف المختلفة، وهي: (زيادة، ٢٠٠٩: ٢٧١)

- **البعد الإقتصادي:** عمل ما يجب عمله من أجل تحقيق الأرباح.

- **البعد القانوني:** عمل ما يفرضه العرف والقانون أي إطاعة القانون.

- **البعد الأخلاقي:** عمل ما هو صحيح ونافع.

- **البعد الإنساني:** عمل ما يخدم المجتمع ويساهم في رفاهيته.

لذلك لم يعد الاهتمام مقصوراً على نطاق مصالح المساهمين والمحافظة عليها فقط بل تجاوز ليتمد الى دراسة وتحليل الأثر الاجتماعي لنشاط الوحدة على البيئة التي تعمل فيها وبذلك أضافت المحاسبة لجملة أهدافها بعداً جديداً وهو البعد الإقتصادي.

وتتفق الباحثة مع تعريف (Ramanathan) إذ عرف المحاسبة عن الإلتزامات الاجتماعية " بأنها عملية اختيار المتغيرات والمقاييس وإجراءات قياس الأداء الاجتماعي على مستوى الوحدة، ثم تقديم معلومات بطريقة منتظمة والتي تستخدم في تقييم الأداء الاجتماعي للوحدة، وأخيراً إيصال هذه المعلومات للأطراف المعنية داخل المجتمع سواء كانت هذه الأطراف من داخل الوحدة أو خارجها (مطر و السويطي، 2008: 422) حيث يبرز في هذا التعريف بوظيفتي الأداء الاجتماعي للوحدة والتقرير والإفصاح عن نتائج القياس بصورة تتناسب وتتلاءم مع احتياجات الأطراف ذات العلاقة بنشاط الوحدة.

ثالثاً: مجالات الإلتزامات الاجتماعية

ظهرت العديد من الدراسات التي قام بها الباحثون والجمعيات المهنية لتحديد مجالات الأنشطة الخاصة بالالتزامات الاجتماعية، مما أدى الى ظهور اتجاهات عديدة لهذه المجالات، إلا أن محصلة هذه الدراسات لاتخرج عن أربعة مجالات رئيسة طبقاً لتقرير جمعية المحاسبين القومية، يمكن أن تلائم نشاط الكثير من الوحدات الاقتصادية، وهي: (الغالبى، ٢٠٠٩: ٩٢)

❖ مجال الموارد البشرية العاملة فيها:

يمثل الإهتمام والإنفاق على الموارد البشرية العاملة في الوحدة إستثماراً إستراتيجياً، تجنى ثماره في الأجلين القصير والبعيد ، اذ تمثل العمالة مجالاً داخلياً من مجالات الالتزامات الاجتماعية، تلتزم الوحدة فيه بتوفير الخدمات اللازمة لتتحسين جودة حياة العاملين ورضاهم الوظيفي، من أجل توفير مناخ مناسب يشجع على بذل المزيد من الجهد والعطاء ، وكذلك الانتماء والولاء لصالح الوحدة وإدارتها، مما سيزيد عليه تحقيق منافع وعوائد اقتصادية مباشرة وغير مباشرة حاضراً ومستقبلاً ، ومن أهم المساهمات تجاه العام لين نذكر على سبيل المثال لا الحصر الآتي:

- توفير البرامج التدريبية اللازمة بالداخل والخارج.
- توفير سياسة ترقية تعترف بقدرات العاملين وتضمن مجهوداتهم وتحقق لهم الفرص المتساوية.
- وضع نظم للرعاية الصحية والعلاج بالمستشفيات.
- صرف أجور ورواتب تحقق لهم مستوى معيشي مناسباً.
- وضع نظم للحوافز والمكافآت.
- إقامة سكن للعاملين أو على الأقل مساعدتهم مادياً في الحصول على سكن مناسب.
- توفير وسائل النقل من مناطق السكن الى أماكن العمل والعكس.
- توفير الأمن الصناعي والعمل على تفادي الحوادث بالوحدة.
- توفير بيئة نظيفة خالية من التلوث.
- توفير وجبات الطعام.
- توزيع حصة على العاملين من الأرباح السنوية الموزعة.

❖ مجال تنمية العلاقة مع المستهلكين:

إكتسب موضوع حماية المستهلك أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة، وبرزت متطلبات حمايته كقضية هامة ضمن قضايا المسؤولية الاجتماعية الواجب على الوحدة أخذها في الحسبان عند

وضع الخطط واتخاذ القرارات، وتتخلص أهم المساهمات في هذا المجال فيما يلي: (بخوش وعمر، ٢٠١٠: ٩)

- القيام بالبحوث التسويقية لتحدي إحتياجات المستهلكين وتطلعاتهم.
- توفير البيانات اللازمة عن خصائص المنتجات وطريقة إستخدامها.
- الدعاية والإعلان عن المنتج بين مدة وأخرى.
- عدم استخدام مواد غير صحية في عمليتي التعبئة والتغليف.
- توفير خدمة ما بعد البيع.
- الالتزام بتاريخ الضمان والرد على شكاوى العملاء.

❖ مجال التفاعل مع المجتمع المحلي:

إنّ الهدف من القيام بالأنشطة الاجتماعية في هذا المجال هو تحقيق رفاهية ال مجتمع والارتقاء بمستواه الاقتصادي والاجتماعي والعلمي، بما يؤدي الى خلق انطباع جيد عن الوحدة لدى المجتمع المحيط به، وتتجسد الأنشطة الخاصة بهذا المجال بالآتي: (بدوي، ٢٠٠٠: ٢١٠)

- التبرع للمؤسسات والجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية.
- المساهمة في مجالات التعليم كإقامة معاهد تعليمية وفنية والتبرعات للطلبة المحتاجين.
- توفير فرص عمل متكافئة لأفراد المجتمع.
- رعاية مجموعات خاصة في المجتمع مثل الطفولة المسعفة والمسنين وذوي العاهات.
- تدعيم الإنفاق على الهيئات الصحية.
- المساهمة في المجالات الثقافية والأنشطة الرياضية.
- مساعدة أفراد المجتمع في حالة الكوارث الطبيعية والاجتماعية.
- دفع الضرائب للدولة.

❖ مجال المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية:

هي تلك المساهمات والمسؤوليات الطوعية والإجبارية الملقاة على عاتق الوحدة تجاه حماية البيئة وتحقيق إستدامتها ومنع وتقليل التلوث البيئي من جهة ، والإستغلال الرشيد للموارد الطبيعية من جهة أخرى، وتتجسد الأنشطة الخاصة بهذا المجال بالآتي: (الغالبى، ٢٠٠٩: ٩٣)

- توفير المعدات اللازمة للحماية من التلوث أو لمراقبة التلوث وعدم ال سماح بتجاوز النسبة المسموح بها.
- استصلاح وزراعة الأراضي المحيطة بالوحدة.
- التصميم الأخضر للمنتجات وعمليات تشغيلها بطريقة تؤدي إلى تقليل المخلفات.

- ادارة النفايات وإعادة استعمالها للتقليل من اثارها السلبية على البيئة.
 - الإقتصاد في إستخدام المواد الخام ومنع الإستخدام التعسفي لها.
 - الدراسات والبحوث الخاصة بتخفيض التلوث.
 - الإستخدام العقلاني لمصادر الطاقة.
- وليس هناك اتفاق على النشاطات التي تعد داخل نطاق المحاسبة عن الإلتزامات الاجتماعية والنشاطات التي لا تدخل ضمن هذا النطاق ولكن هناك معياران للتمييز بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية وهما: (بزماوي، ٢٠٠٢: ٨٩)
- المعيار الأول:** هو وجود أو عدم وجود الإلزام القانوني بالنشاط ، فالنشاطات الاجتماعية هي النشاطات التي تنفذها الوحدة الاقتصادية اختيارياً للإيفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع أي إن صفة الاختيار أو الإلتزام هي التي تحدد طبيعة النشاط فيها إذا كان اجتماعي أم لا.
- المعيار الثاني:** هو معيار النشاط ذاته أي أن النشاطات الاجتماعية تشمل كل النشاطات ذات الطبيعة الاجتماعية وليس فقط تلك التي تقوم بها الوحدة بصفة اختيارية.

رابعاً: أهمية المحاسبة عن الإلتزامات الاجتماعية

ازدادت أهمية المحاسبة عن الإلتزامات الاجتماعية لعوامل عدّة، ومن أبرزها: (اللؤلؤ، ٢٠٠٨:

(٢٤

- ١- تزايد الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية ، إذ لم يعد معيار تقييم الأداء للوحدة الاقتصادية هو تعظيم الربح بقدر ما يجب أن يتسق هذا الربح مع مراعاة الأثر الاجتماعي للوحدة وتوفير البيانات الملائمة عن التكاليف وما يترتب عليها من م نافع وكيفية توزيعها على المجتمع.
- ٢- المطالبة المتزايدة من قبل الهيئات والجمعيات المحاسبية للوحدات الاقتصادية بالإفصاح عن البيانات التي لها مضمون اجتماعي ولاسيما بعد التطور الصناعي والتجاري والتكنولوجي.
- ٣- تلعب التكاليف الاجتماعية دوراً هاماً في تحديد التكلفة الحقيقية لنشاط الوحدة من خلال مقابلة الإيرادات بجعل القوائم المخصصة لتلك الأنشطة تعبر عن التكلفة الحقيقية لنشاط الوحدة
- ٤- التركيز الأساسي من قبل المفكرين والدارسين على الجوانب الاجتماعية من ناحية ال تكاليف وإهمال المنافع الاجتماعية المتحققة منها.

خامساً: أهداف المحاسبة عن الإلتزامات الاجتماعية

تتمثل أهداف المحاسبة عن الإلتزامات الاجتماعية بالآتي:

- ١ - تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للوحدة التي لا تشتمل فقط على عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية للوحدة، وإنما أيضاً تتضمن عناصر التكاليف والمنافع الخارجية (الاجتماعية) والتي لها تأثير على فئات المجتمع وينبع هذا الدور من قصور المحاسبة التقليدية في مجال قياس الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية ويرتبط هذا الهدف بوظيفة القياس المحاسبي (Toms,2002: 201).
- ٢ - تقييم الأداء الاجتماعي للوحدة وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت إستراتيجية الوحدة وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية من جهة ومع طموح الوحدة للأفراد بتحقيق نسبة معقولة من الأرباح من جهة أخرى وتمثل العلاقة بين أداء الوحدات الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية العنصر الجوهري لهذا الهدف من أهداف المحاسبة الاجتماعية ويرتبط هذا الهدف أيضاً بوظيفة القياس المحاسبي (Gray & Bebbington ,2000 :140).
- ٣ - الإفصاح عن النشاطات التي تقوم بها الوحدة والتي لها اثار اجتماعية (اثر قرارات الوحدة على تعليم وصحة العاملين وعلى تلوث البيئة وعلى استهلاك الموارد) ويظهر هذا الهدف ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي للوحدة مدى مساهماتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية، وأيضاً إيصال هذه البيانات للأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية على حد سواء، من أجل ترشيد القرارات الخاصة والعامة المتعلقة بتوجيه الأنشطة الاجتماعية وتحديد النطاق الأمثل لها سواء من وجهة نظر المستخدم أو من وجهة نظر المجتمع ويرتبط هذا الهدف بوظيفة الإتصال المحاسبي (Ball.A'et.al",2000: 65).

المحور الثاني: جودة المعلومات المحاسبية

أولاً: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

تشير أدبيات الجودة إلى أهمية التركيز على مفهوم مرونة الإي استخدام، ويؤكد هذا المفهوم على أهمية أخذ وجهة نظر مستخدمي المعلومات في معنى جودتها باعتبار أن المستخدم النهائي هو الفيصل في الحكم على مدى جودتها وموائمتها (Wang, Strong ,1996:10)، ويقصد بمفهوم جودة المعلومات المحاسبية تلك الخصائص الرئيسة التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية ذات المنفعة لكافة الأطراف التي تستخدم المعلومات وبناءً على ذلك فإن تحديد هذه الخصائص يعد حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الأهداف وبين المقومات الأخرى للإطار الفكري المحاسبي، أو المفاهيم، كما أن هذه الخصائص سوف تكون ذات فائدة كبيرة لكل من

المسؤولين عن وضع المعايير المحاسبية المناسبة وكذلك المسؤولين عن إعداد التقارير المالية (أوبكر، 2011: 114) .

ويشير (الدوسري) الى ان جودة المعلومات المحاسبية تعني مطابقة وموا فقة المعلومات المحاسبية المقدمة في المستندات والتقارير والقوائم المالية والدفاتر والسجلات والقوائم المحاسبية والأعمال والإجراءات للوصول الى الكفاءة المناسبة للوفاء بمتطلبات العميل والمجتمع ، والقيام بتقليل خطر وجود الأخطاء في القوائم المالية إلى أقل حد ممكن (الدوسري، 2011: 13)، فالمعلومات المحاسبية تمثل أحد أهم مصادر المعلومات في الوحدة ، وتعد أداة لرسم السياسات والتخطيط واتخاذ القرارات مما يتطلب ضرورة اتباع أساليب ملائمة لمساعدة الأطراف المعنية في صنع القرارات عن طريق توفير أكبر قدر ممكن من الشفافية م ن خلال تقدير وتخصيص التكاليف الإجتماعية.

ولكي تكون التقارير والقوائم المالية مفيدة لقراءها ومستخدميها لا بد أن تكون ذات جودة معينة وتتوفر فيها خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية ، ويقصد بها تلك الخصائص الرئيسية والثانوية والفرعية التي يجب إن تنسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، وان هذه الخصائص تشكل معايير أساسية للاسترشاد بها في الحكم على مدى كفاءة وفاعلية تلك المعلومات وجودتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها في أداء دورها في ترشيد واتخاذ القرارات (النقيب، 2004 : 292).

ثانياً: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تعد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الصفات أو السمات التي يجب أن تتصف بها تلك المعلومات لكي تكون ممثلة بصدق لواقع الحال في الوحدات الإقتصادية ومدى تحقق الفائدة منها، وان مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB قام بإصدار البيان رقم 2 للمفاهيم والتي تضمنت مجموعة من الخواص الرئيسية والفرعية للمعلومات المحاسبية لتستخدم كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل الوحدات الإقتصادية (Hilton,2005: 28)، وكما يلي:

أ- الخصائص الرئيسية

إن خاصية الفائدة في اتخاذ القرارات تأتي على قمة قائمة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بلعتبرها القاعدة العامة، وإن تحقيق ذلك يتطلب توافر خاصيتين رئيسيتين هما خاصية الملائمة وخاصية الموثوقية ، فإذا فقدت المعلومات المحاسبية أي من الخاصيتين الرئيسيتين تكون غير مفيدة بالنسبة لمستخدميها الرئيسيين (كيسو و بجانت، 2003: 69) ، وتتمثل بالآتي:

١- **الملائمة:** يتحقق معناها اللغوي إذا تفهم متلقو المعلومات المعنى المقصود من المعلومات والذي يعد الهدف الأساسي للمحاسبة وتقتضي الملائمة وجوب إمكانية الاعتماد على المعلومات بطريقة مفيدة أو ارتباطها المقيد بالتصرفات أو النتائج المرغوب في تحقيقها، ولكي تكون المعلومات ملائمة، يجب ان تكون ذات معنى بشكل كاف للتأثير على قرارات الاعمال (Reimers, 2011: 52).

تعد أهم خاصية يجب أن تتوفر في المعلومات الاجتماعية التي تدرج با لتقرير الاجتماعي، فالمعلومات الملائمة هي التي تعكس صورة واضحة لتأثيرات المساهمات البيئية والاجتماعية للوحدة في المجالات التي تهم الفئات الاجتماعية التي تقع عليها هذه التأثيرات (بدوي: 2000:204)، وهناك ثلاث مقومات لخاصية الملائمة:

- **التوقيت المناسب:** يقصد به توفير المعلومات المحاسبية عند الحاجة اليها لاتخاذ قرار معين لكي تكون مؤثرة في عملية اتخاذ القرار.
- **القوة التنبؤية:** أي أن تكون المعلومات المحاسبية لها ارتباط بالمستقبل، وتساعد على التنبؤ من خلال نموذج القرار.
- **قوة التغذية العكسية:** تمتلك المعلومات المحاسبية الملائمة قيمة استرجاعية (عكسية) عندما يكون لها قدرة على تغيير أو تصحيح توقعات حالية أو مستقبلية (Ashcroft , 1998: 27).

لذلك تعد الملائمة أو المرونة من المعايير الأساسية والضرورية الواجب توافرها لضمان فعالية الاتصال، خاصة بالنسبة للتقرير الاجتماعي والبيئي الذي تتصف عناصره بالتغير، فالإلتزامات الاجتماعية قد تتغير من سنة إلى أخرى، نتيجة لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بالوحدة، وقد تكون العمليات البيئية والاجتماعية الخاصة بالوقت الماضي غير ملائمة للوقت الحاضر، وكذلك العمليات في الوقت الحاضر قد تكون غير ملائمة في المستقبل، وان إصدار التقارير المالية السنوية في وقتها المناسب ضرورة تؤكد عليها مهنة المحاسبة والتشريعات المالية وهو عنصر حيوي من عناصر الإفصاح المناسب وخاصة بعد إعلان جمعية المحاسبة الأمريكية عن ذلك (العليمات، 2010: 83).

٢- **الموثوقية:** هي خاصية المعلومات في التأكيد بأن تلك المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله (حنان، 2006: 205) ولكي تكون المعلومات ذات ثقة ينبغي ان تتصف بما يلي:

- **صدق التمثيل** : ويقصد به وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات وبين الظواهر المراد اعداد التقرير عنها، والمقصود بالصدق هنا تمثيل المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشكل (الشيرازي ، 1990: 202) .
- **قابلية التحقق** : يقصد بها القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل اكثر من شخص، إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخ دمت في قياس المعلومات المحاسبية، وغالباً ما يستخدم مصطلح مرادف للتحقق وهو الموضوعية.
- **البعد عن التحيز** : يقصد به تجنب النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية ، بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة ، أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين ولذلك لا يمكن إلا اعتماد عليها كأساس لعملية اتخاذ القرارات (Glautier et Al, 2011: 344).
- ويطبق ذلك على التقرير البيئي والإجتماعي الذي ينبغي أن تعكس المعلومات التي يحتويها على التأثيرات الايجابية والسلبية للعمليات البيئية والاجتماعية المتعلقة بمسؤولية الوحدة الاجتماعية عن نتائج هذه العمليات، وأن لا تراعى مصلحة فئة اجتماعية على حساب الفئات الأخرى (بدوي، 2000: 204).

ب- الخصائص الثانوية:

- وهي الخصائص التي تساهم جنباً إلى جنب مع الخصائص النوعية الأساسية في جودة المعلومات، وتتلخص هذه الخصائص بما يلي: (كيسو و بجانت، ٢٠٠٣: ٧٢)
- **الثبات**: هو الاستمرار في استخدام نفس الطرق والمبادئ والأساليب والسياسات المعتمدة لقياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة إلى أخرى، وإذا ما دعت الحاجة الى أي تعريفي فيجب الإفصاح عنه لكي يتم أخذه بنظر الإختبار من قبل المستخدم.
- **قابلية المعلومات للمقارنة** : يقصد بها استخدام نفس طرق القياس السائدة في الوحدات الأخرى التي تمارس نفس النشاط الاقتصادي حتى يتيح لمستخدميها اتخاذ القرار بعد إجراء مقارنات مع الوحدات المماثلة أو مع لوح دة نفسها بين مدة زمنية وأخرى الأمر الذي يزيد من فاعلية اتخاذ القرار.
- وهذه الخاصية ضرورية للإلتزامات الاجتماعية، إذ يتم على أساسه اتخاذ القرارات الرشيدة من خلال مقارنة أداء الوحدة الاجتماعي مع الأداء الاجتماعي للوحدات الأخرى المماثلة في نطاق عمليات التحليل المالي والاجتماعي للوصول إلى حقيقة أداء الوحدة الاجتماعي.

ثالثاً: الأطراف المستفيدة من المعلومات المتعلقة بالإلتزامات الاجتماعية:

هناك وجهات نظر متعارضة حول تبني الوحدة للمزيد من الالتزامات الاجتماعية ، وعلى العموم هناك اتفاق عام بكون الالتزامات الاجتماعية للوحدة بحدود معينة تمثل عملية مهمة ومفيدة للوحدات في علاقتها مع مجتمعاتها لمواجهة الانتقادات والضغط المفروضة عليها، لأن الوحدة الاقتصادية تعمل في بيئة تتسم بالتعقيد والتشعب والتأثير المتبادل فهي تحتاج للمدخلات بمختلف صورها المادية والمعنوية التي يوفرها المجتمع لها ، وبالمقابل تقدم للمجتمع مخرجاتها المتمثلة بالسلع أو الخدمات.

وعليه فان الالتزامات الاجتماعية ونتائجها تأخذ صفة الشمولية لأشترك العديد من الأطراف فيها، إذ إن الوحدة الاقتصادية هي جوهر الالتزام الاجتماعي ، وعليها اتخاذ القرارات التي تساعد على إحداث توازن عادل بين المصالح المتعارضة للأطراف المختلفة والتوفيق بينها، إذ إن الوحدة بتحملها للالتزامات الاجتماعية يمكن أن تؤدي دور الحكم بين الأطراف المختلفة بما يضمن لها البقاء والنمو والازدهار في المدى البعيد، أما إذا فشلت في تحملها لهذا الالتزام فسوف تتعرض لبعض الأضرار (محمد وعبدالرحيم، 2012: 7)، لذلك يمكن تلخيص الأطراف المسنقة من المعلومات المتعلقة بالالتزامات الاجتماعية ونوع الإلتزام تجاه كل منها وسبب نشوئه من خلال الجدول (2) الآتي:

جدول (2)

الأطراف المستفيدة من المعلومات المتعلقة بالالتزامات الاجتماعية وطبيعة الإلتزام تجاه كل منها

الأطراف المستفيدة	نوع الإلتزام الاجتماعي	سبب نشوء الإلتزام الاجتماعي
الدولة	الإلتزام بالقوانين، دفع الضرائب والرسوم، تجنب المخالفات، دعم نشاطات الدولة الرسمية.	توفير الدعم المادي والمعنوي للوحدة الاقتصادية، تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهماتها وخدماتها.
المجتمع	دعم المؤسسات الصحية والتعليمية والاجتماعية، إتاحة الفرصة لأفراد المجتمع للتدريب داخل الوحدة، توفير فرص عمل متساوية لأفراد المجتمع.	تستمد الوحدة قوتها واستمرارها من المجتمع الموجودة فيه، تحقيق الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص.
المالكون	تحقيق عائد مناسب على الاستثمار، إستمرار النمو، عدم الإضرار بمصالح المالكين.	تكوين الوحدة، تحسين مناخ العمل ، توفير الأموال اللازمة لنشاطها.

العاملين	وضع مستوى معقول ومناسب للرواتب والأجور، توفير ظروف العمل الهلائمة، توفير سبل الرعاية الصحية، تدريب العاملين، التعامل الإنساني معهم.	بذل الجهد الذهني والعضلي لإنجاز أهداف الوحدة .
الزبائن	التسعير العادل للسلع والخدمات، الارتفاع بمستوى الجودة، توفير الأمان في استخدام هذه السلع، تلبية الاحتياجات المتغيرة والمتطورة للزبائن .	الاستفادة من السلع والخدمات التي تقدمها الوحدة.
المقرضون	تأمين سداد القروض مع الفوائد في المواعيد المحددة، تأمين الثقة لدى المقرضين.	توفير الأموال اللازمة لسد حاجة الوحدة.
الموردون	توفير معلومات عن الاحتياجات من المواد المختلفة، دفع المستحقات في المواعيد المحددة.	توفير المواد الأولية وفقاً للكمية والنوعية المحددة من الوحدة .
الوحدات المنافسة	اعتماد قواعد المنافسة الشريفة، تجنب الأضرار بمصالح الآخرين، تبادل المعلومات غير الضارة بالوحدة .	خلق بيئة عمل تنافسية تشجع الوحدة على النمو والاستمرار والتطور .

المصدر: (المشهداني، 2003: 26)

المبحث الثالث: عينة البحث واختبار الفرضيات

بعد أن تم التطرق في المبحثين السابقين إلى الجانب النظري للبحث ومنهجيته، سيخصص هذا المبحث إلى تحديد مجتمع عينة البحث وخصائصها، واختبار فرضيات البحث.

أولاً: عينة البحث

تتكون عينة البحث من شركة بازيان لصناعة السمنت في محافظة السليمانية، وتعد إحدى الشركات العملاقة ضمن المشاريع الاستراتيجية للأقليم والذي يساهم بشكل فعال في إحياء البنية التحتية وإعادة إعمار العراق ومن ثم المساهمة في تقدم وتطوير البلد، فالسمنت من المواد الإنشائية الأساسية لأعمال البناء، وتغطي الشركة نسبة 60% من احتياجات السوق العراقية من السمنت.

وقد تم توزيع الاستبانة على الإدارات ذات العلاقة بالموضوع في الشركة، وهي إدارة الشؤون الإدارية والمالية، وبلغ عدد الاستبانات الموزعة (55) أستبانة، عاد منها (42) أستبانة وبذلك تكون نسبة الاستجابة (76.36%) من إجمالي الاستبانات الموزعة، وهي نسبة مناسبة وكافية لتحليل البيانات في مثل هذا النوع من البحث.

أما فيما يخص التحصيل الدراسي لأفراد عينة البحث فقد اوضحه الجدول (٣) الذي يبين أن 2.38% من عينة البحث يحملون شهادة " الماجستير"، و 7.14% من عينة البحث يحملون شهادة " الدبلوم العالي"، و 76.19% من عينة البحث يحملون شهادة " البكالوريوس"، و 14.29% من عينة البحث يحملون شهادة أخرى، وهذا مؤشر جيد إذ أن حوالي 85.71% ممن يحملون شهادة البكالوريوس فأعلى، الأمر الذي يساهم في تعزيز دقة الإجابات وسلامتها.

الجدول (٣) توزيع عينة البحث حسب المؤهل العلمي

الترتيب	النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
4	2.38%	1	ماجستير
3	7.14%	3	دبلوم عالي
1	76.19%	32	بكالوريوس
2	14.29%	6	أخرى
	100%	42	المجموع

أما فيما يخص عدد سنوات الخبرة لأفراد عينة البحث فقد أظهرت النتائج كما مبين في الجدول (٤) إذ إن 23.81% من عينة البحث بلغت سنوات الخبرة لديهم "أقل من 5 سنوات"، و 52.38% من عينة البحث تراوحت سنوات الخبرة لديهم "من 5 إلى 10 سنوات"، و 14.29% من عينة البحث تراوحت سنوات الخبرة لديهم "من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة"، و 9.52% من عينة البحث تراوحت سنوات الخبرة لديهم "أكثر من 15 سنة"، وهذا يعطي مؤشراً على سلامة النتائج في ضوء الخبرات العملية لهم .

الجدول (٤) توزيع عينة البحث حسب عدد سنوات الخبرة

الترتيب	النسبة المئوية	التكرار	سنوات الخبرة
---------	----------------	---------	--------------

2	%23.81	10	أقل من 5 سنوات
1	%52.38	22	من 5 إلى 10 سنوات
3	%14.29	6	من 10 إلى أقل من 15 سنة
4	%9.52	4	أكثر من 15 سنة
	%100	42	المجموع

اما فيما يخص التخصص العلمي لأفراد عينة البحث فقد أظهرت النتائج كما هو مبين في الجدول (٥) إذ أن تخصص المحاسبة يشكل نسبة 61.90% من أفراد العينة، وهذا مدلول ايجابي إذ إن مجال البحث في المحاسبة ، وبالتالي فان المحاسبين هم الأقدر على فهم مشكلة البحث والإجابة على أسئلته بمهنية عالية مما يعطي نتائج أقرب للواقع وبجودة عالية.

الجدول (٥) توزيع عينة البحث حسب التخصص العلمي

الترتيب	النسبة المئوية	التكرار	التخصص العلمي
1	%61.90	26	محاسبة
3	%14.29	6	إدارة أعمال
4	%7.14	3	اقتصاد
2	%16.67	7	أخرى
	%100	42	المجموع

أما فيما يخص مدى تطبيق الشركة لنظام المحاسبة عن الإلتزامات الاجتماعية وحسب رأي أفراد عينة البحث فقد أظهرت النتائج كما يوضحها الجدول (٦) بأن نسبة 21.43% من أفراد عينة البحث يؤيدون بأن الشركة تطبق نظام المحاسبة عن الإلتزامات الاجتماعية، أما الغالبية العظمى ونسبتهم 78.57% من أفراد العينة يؤيدون بأن النظام المحاسبي المطبق حالياً في الشركة لا يقدم

أية معلومات تعبر عن إيفاء الشركة بالتزاماتها الاجتماعية في تقاربها المالية وأنها تركز في الإفصاح عن معلومات ذات صلة بالإلتزامات الاقتصادية فقط.

جدول (٦)

توزيع عينة البحث وفقاً "لمدى تطبيق الشركة لنظام المحاسبة عن الإلتزامات الاجتماعية"

الترتيب	النسبة المئوية	التكرار	مدى تطبيق الشركة لنظام المحاسبة عن الإلتزامات الاجتماعية
2	%21.43	9	نعم
1	%78.57	33	لا
	%100	42	المجموع

ثانياً: عرض البيانات واختبار الفرضيات:

سيتم عرض نتائج البحث ضمن المجموعتين وهما النتائج الوصفية واختبار الفرضيات.

المجموعة الأولى: النتائج الوصفية

تتضمن هذه المجموعة وصفاً لنتائج إجابات كل مستجبي استبانة البحث وذلك باستخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري، واشتمل البحث على (30) فقرة وقد تم اختيار هذه الفقرات من خلال الجانب النظري للبحث، وقد طلب من المستجيبين تحديد أهمية كل فقرة باستخدام مقياس ليكرت المتدرج من (1-5).

يتضح من معطيات الجدول (٧) المتعلق بنتائج الفرضية الفرعية الأولى بأنه تتفاوت تقديرات تلك الفئات التي تنشط فيها الوحدة في مجال تنمية الموارد البشرية، وإن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (3.70 - 4.30) إذ بلغ أعلى متوسط حسابي للفقرة (1) والتي تنص على " أن الوحدة توفر برامج تدريبية وتأهيلية للعاملين لديها"، بمتوسط حسابي بلغ (4.30)، وأن أدنى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (5) والتي تنص على " أن الوحدة توزع حصة على العاملين من الأرباح السنوية" بمتوسط حسابي (3.70)، كما يظهر من الجدول ذاته إن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة كوحدة واحدة كانت (4.01) أكبر من المتوسط الفرضي (Test Value=3)، وهذا يشير إلى أن تقييم المستجيبين لهذه الفقرات كان إيجابياً، وهذا يعني أن الشركة تلتزم بمجال

تنمية الموارد البشرية العاملة فيها بدرجة كبيرة وتدرك أهميتها لأن ذلك ينعكس بشكل إيجابي على أداء العاملين لديها مما يعود عليها بالمنفعة.

جدول (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمجال الموارد البشرية العاملة فيها

Test Value = 3			
التحليل			الفقرة
الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
1	0.64	4.30	1- توفر برامج تدريبية وتأهيلية للعاملين لديها.
3	0.78	4.09	2- توفر الخدمات الصحية لكافة العاملين ، وتدفع أجور عملياتهم الجراحية.
5	0.76	3.81	3- تؤمن مستلزمات الأمن الصناعي والسلامة المهنية لتفادي الحوادث داخل الوحدة.
4	0.85	4.00	4- توفر وسائل نقل للعاملين من مناطق سكناه م الى الوحدة وبالعكس.
6	0.77	3.70	5- توزع حصة على العاملين من الارباح السنوية.
2	0.95	4.16	6- توفر وجبات الطعام للعاملين عند تواجدهم بالعمل.
	0.79	4.01	إجمالي الفقرات

يتضح من معطيات الجدول (٨) والمتعلقة بنتائج الفرضية الفرعية الثانية، بأنه تتفاوت تقديرات تلك الفئات التي تنشط فيها الوحدة في م جال تنمية العلاقة مع المستهلكين ، وإن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (3.84 - 4.47) إذ بلغ أعلى متوسط حسابي للفقرة (8) والتي تنص على " أن الوحدة تقوم بالرقابة على جودة منتوجاتها "، بمتوسط حسابي بلغ (4.47)، وأن أدنى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (10) والتي تنص على " عدم استخدام مواد غير صحية في عمليتي

التعبئة والتغليف " بمتوسط حسابي (3.84)، كما يظهر من الجدول ذاته إن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة كوحدة واحدة كانت (4.25) أكبر من المتوسط الفرضي (Test Value=3)، وهذا يدل على أن الشركة تلتزم بمجال تنمية العلاقة مع المستهلكين بدرجة كبيرة جداً ولديها إدراك على أهميتها ويسعي للحصول على رضاهم لأن ذلك ينعكس على الأرباح بالزيادة.

جدول (٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمجال تنمية العلاقة مع المستهلكين

Test Value = 3			
الترتيب	الانحراف المعياري	التحليل	
		الوسط الحسابي	الفقرة
4	0.68	4.23	7- تقوم الوحدة بالبحوث التسويقية لتحديد إحتياجات المستهلكين وتطلعاتهم.
1	0.63	4.47	8- تقوم بالرقابة على جودة المنتج.
2	0.59	4.44	9- تقوم بالاعلان والدعاية عن المنتج بين مدة وأخرى.
6	0.81	3.84	10- عدم إستخدام مواد غير صحية في عمليتي التعبئة والتغليف.
5	0.74	4.14	11- يقوم بالرد على شكاوى العملاء وقيامه بالإستجابة المناسبة لها.
3	0.69	4.40	12- توفير البيانات اللازمة عن خصائص المنتج.
	0.45	4.25	إجمالي الفقرات

يبين جدول (٩) والمتعلق بنتائج الفرضية الفرعية الثالثة، بأنه تتفاوت تقديرات تلك الفئات التي تنشط فيها الوحدة بمجال التفاعل مع المجتمع المحلي، وإن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين

(3.28 - 4.00) إذ بلغ أعلى متوسط حسابي للفقرة (14) والتي تنص على " أن الوحدة توفر برامج تدريبية لطلاب الجامعات " ، بمتوسط حسابي بلغ (4.00) ، وأن أدنى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (13) والتي تنص على " أن الوحدة تقدم المساعدات المالية والتبرعات للهيئات والمؤسسات الخيرية " وذلك بمتوسط حسابي (3.28)، كما يظهر من الجدول ذاته إن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة كوحدة واحدة كانت (3.74) وهي أكبر من المتوسط الفرضي (Test Value=3)، وهذا يشير إلى أن تقييم المستجيبين لهذه الفقرات كان إيجابياً، وهذا يعني أن الشركة تلتزم بمجال العلاقة مع المجتمع المحلي ويوجد إدراك لديها بأهميتها وإن ذلك يعد دعاية وترويج للوحدة .

جدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمجال التفاعل مع

المجتمع المحلي

Test Value = 3			
التحليل			الفقرة
الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
6	0.98	3.28	13- تقدم الوحدة المساعدات المالية والتبرعات للهيئات والمؤسسات الخيرية.
1	0.93	4.00	14- توفر الوحدة برامج تدريبية لطلاب الجامعات.
3	0.95	3.84	15- توفر فرص العمل لأفراد المناطق المجاورة للوحدة نتيجة تعرضهم للأضرار من نشاط الوحدة.
2	0.94	3.98	16- تساهم الوحدة في خدمات الاسكان والتعمير.
5	1.28	3.60	17- يقوم بتبليط الشوارع المجاوره للوحدة.
4	1.05	3.74	18- يدفع الضرائب للدولة.
	0.66	3.74	إجمالي الفقرات

يتضح من معطيات الجدول (١٠) والمتعلقة بنتائج الفرضية الفرعية الرابعة ، بأنه تتفاوت تقديرات تلك الفئات التي تنشط فيها الوحدة في مجال المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية، وإن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (3.33 - 3.74) إذ بلغ أعلى متوسط حسابي للفقرة (19) والتي تنص " بأن يوجد في الوحدة قسم لحماية البيئة والمحافظة عليها "، بمتوسط حسابي بلغ (3.74)، وأن أدنى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (24) والتي تنص على " أن الوحدة تساهم في الحملات الاعلانية لمكافحة تلوث البيئة " وذلك بمتوسط حسابي (3.33)، كما يظهر من الجدول ذاته أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة كوحدة واحدة كانت (3.49) وهي أكبر من المتوسط الفرضي (Test Value=3)، وهذا يشير إلى أن تقييم المستجيبين لهذه الفقرات كان إيجابياً على الرغم من ان التقييم كان متوسطاً، وهذا أنطباع جيد عن الشركة لأنها تلتزم بمجال المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية.

جدول (١٠) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمجال المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية

Test Value = 3			
الفقرة	التحليل		
	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الترتيب
19- يوجد قسم لحماية البيئة والمحافظة عليها.	1.16	3.74	1
20- تقوم الوحدة بدورات وبرامج التوعية المتتالية للعاملين لنشر الوعي البيئي.	1.07	3.63	3
21- تقوم الوحدة باستصلاح وتشجير واستزراع المناطق المحيطة بالوحدة.	0,94	3.70	2
22- توفر الوحدة الاجهزة والمعدات لمنع أو تقليل حدوث التلوث البيئي.	0.91	3.47	4
23- تقوم الوحدة بدفع الغرامات والجزاءات والتعويضات البيئية.	1.02	3.37	5

6	1.09	3.33	24- تساهم الوحدة في الحملات الاعلانية لمكافحة تلوث البيئة.
	0.61	3.49	إجمالي الفقرات

تبين الجداول (7,8,9,10) وحسب تقديرات واء الفئات المستجيبة في عينة البحث بأن الشركة تلتزم بالمجالات الأربعة للمحاسبة عن الإلتزامات الاجتماعية ولكنها تختلف في الأهمية النسبية لتلك المجالات بالنسبة للوحدة، إذ احتل مجال تنمية العلاقة مع المستهلكين المرتبة الأولى يليها مجال تنمية الموارد البشرية العامله فيها الذي احتل المرتبة الثانية، ثم مجال العلاقة مع المجتمع المحلي الذي احتل المرتبة الثالثة، وأخيراً مجال المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية، والجدول (١١) يوضح ذلك

جدول (١١) مدى الإلتزام بمجالات المحاسبة عن الإلتزامات الاجتماعية وترتيبها حسب أهميتها وفقاً لآراء الفئات المستجيبة في عينة البحث

التحليل			مجالات المحاسبة عن الإلتزامات الاجتماعية
الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
1	0.45	4.25	مجال تنمية العلاقة مع المستهلكين
2	0.79	4.01	مجال تنمية الموارد البشرية العامله في الوحدة
3	0.66	3.74	مجال العلاقة مع المجتمع المحلي
4	0.61	3.49	مجال المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية

يتضح من معطيات الجدول (12) أن جميع أفراد العينة وافقوا على وجود منافع من تطبيق مجالات المحاسبة عن الإلتزامات الاجتماعية على جودة المعلومات المحاسبية لمساهمتها بتزويد المجتمع ومستخدمي القرارات بالمعلومات اللازمة باتخاذ القرارات المناسبة والسليمة مما يدعم الوحدة ويعزز قدرتها التنافسية ويؤثر على ربحيها، وظهرت النتائج بأن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (2.23 - 4.23) إذ بلغ أعلى متوسط حسابي للفقرة (25) والتي تنص على " أن قرارات الإدارة والعاملين داخل الوحدة ي وثر في تطبيق المحاسبة عن الإلتزامات الاجتماعية " بمتوسط حسابي بلغ (4.23)، وأن أدنى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (29) والتي تنص على " قدرة الوحدة في الحصول على إعانات من الدولة " وذلك بمتوسط حسابي (2.23)، كما يظهر من

الجدول ذاته إن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة كوحدة واحدة كانت (3.64) وهي أكبر من المتوسط الفرضي (Test Value=3)، وهذا يشير إلى أن تقييم المستجيبين لهذه الفقرات كان ايجابياً على الرغم من ان التقييم كان متوسطاً.

جدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمدى تطبيق مجالات المحاسبة عن الإلتزامات الاجتماعية وتأثيره على قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية

Test Value = 3			
التحليل			الفقرة
الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
1	0.72	4.23	25- قرارات الإدارة والعاملين داخل الوحدة.
3	0.78	4.16	26-القرارات الاستراتيجية طويلة الأجل والخاصة بالتوسع وإنشاء وحدات جديدة.
4	1.23	3.63	27- قرارات المستثمرين الحاليين والمتوقعين من خلال تأثيرها على أسعار الأسهم.
2	0.70	4.19	28- قرارات الزبائن في تلبية احتياجاتهم.
6	1.23	2.23	29- قدرة الوحدة في الحصول على إعانات من الدولة.
5	1.29	3.40	30- قدرة الوحدة في الحصول على القروض من البنوك والمؤسسات المالية.
	0.45	3.64	إجمالي الفقرات

المجموعة الثانية: إختبار الفرضيات

ولتعزيز النتيجة تم استخدام إختبار (One Sample T-test) عند مستوى معنوية (0.05)، وسيتم التحقق من الفرضيات طبقاً لتسلسلها الذي ورد في المبحث الأول من البحث وكما يأتي:

الفرضية الرئيسية الأولى H0 : لا تلتزم الوحدة الاقتصادية - محل البحث - بمجالات المحاسبة عن الإلتزامات الاجتماعية، ومنها تنفرع الى أربعة فرضيات هي:

الفرضية الفرعية الأولى : لا تلتزم الوحدة الاقتصادية في الإقليم - محل البحث - بمجال تنمية الموارد البشرية العامله فيها، ولا ثبات صحة هذه الفرضية أو خطئها في إطار نتائج التحليل الإحصائي، فقد تم اجراء اختبار (T)، والذي توضح نتائجه بيانات الجدول (13) .

جدول (13) نتائج اختبار (One Sample T-test) للفرضية الفرعية الأولى

نتائج إختبار الفرضية	T			حجم العينة
	SIG	الجدولية	المحسوبة	
ترفض الفرضية	0.00	1.01	15.62	42

نجد من مطالعتنا للنتائج في الجدول أعلاه بأن (T) المحسوبة تبلغ 15.62 وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة 1.01، إذن ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة والتي مفادها " تلتزم الوحدة الاقتصادية في الإقليم - محل البحث - بمجال تنمية الموارد البشرية العامله فيها ".
الفرضية الفرعية الثانية : لا تلتزم الوحدة الاقتصادية في الإقليم - محل البحث - بمجال تنمية العلاقة مع المستهلكين.

ولإثبات صحة هذه الفرضية أو خطئها في إطار نتائج التحليل الإحصائي، فقد تم إجراء اختبار (T)، والذي توضح نتائجه بيانات الجدول (14)

جدول (14) نتائج اختبار (One Sample T-test) للفرضية الفرعية الثانية

نتائج إختبار الفرضية	T			حجم العينة
	SIG	الجدولية	المحسوبة	
ترفض الفرضية	0.00	1.25	18.41	42

نجد من مطالعتنا للنتائج في الجدول أعلاه بأن (T) المحسوبة تبلغ 18.41 وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة 1.25، إذن ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة والتي مفادها " تلتزم الوحدة الاقتصادية في الإقليم - محل البحث - بمجال تنمية العلاقة مع المستهلكين ".

الفرضية الفرعية الثالثة: لالتزم الوحدة الاقتصادية في الإقليم - محل البحث - بمجال العلاقة مع المجتمع المحلي.

ولأثبات صحة هذه الفرضية أو خطئها في إطار نتائج التحليل الإحصائي، فقد تم اجراء اختبار (T)، والذي توضح نتائجه بيانات الجدول (15).

جدول (15) نتائج اختبار (One Sample T-test) للفرضية الفرعية الثالثة

نتائج اختبار الفرضية	T			حجم العينة
	SIG	الجدولية	المحسوبة	
ترفض الفرضية	0.00	0.74	7.39	42

نجد من مطالعتنا للنتائج في الجدول أعلاه بأن (T) المحسوبة تبلغ 7.39 وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة 0.74 ، إذن ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة والتي مفادها " تلتزم الوحدة الاقتصادية في الإقليم - محل البحث - بمجال العلاقة مع المجتمع المحلي.

الفرضية الفرعية الرابعة: لالتزم الوحدة الاقتصادية في الإقليم - محل البحث - بمجال المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية، ولإ ثبات صحة هذه الفرضية أو خطئها في إطار نتائج التحليل الإحصائي، فقد تم اجراء اختبار (T)، والذي توضح نتائجه بيانات الجدول (16).

جدول (16) نتائج اختبار (One Sample T-test) للفرضية الفرعية الرابعة

نتائج اختبار الفرضية	T			حجم العينة
	SIG	الجدولية	المحسوبة	
ترفض الفرضية	0.00	0.49	5.27	42

نجد من مطالعتنا للنتائج في الجدول أعلاه بأن (T) المحسوبة تبلغ 5.27 وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة 0.49 ، إذن ترفض الفرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة والتي مفادها " تلتزم الوحدة الاقتصادية في الإقليم - محل البحث - بمجال المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية".

الفرضية الرئيسية الثانية : لايؤثر تطبيق مجالات المحاسبة عن الالتزامات الاجتماعية في الوحدة الاقتصادية - محل البحث - في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وعلى قرارات مستخدميها. ولإثبات صحة هذه الفرضية أو خطئها في إطار نتائج التحليل الإحصائي ، فقد تم إجراء اختبار (T)، والذي توضح نتائجه بيانات الجدول (17) .

جدول (17) نتائج اختبار (One Sample T-test) للفرضية الرئيسية الثانية

نتائج اختبار الفرضية	T			حجم العينة
	SIG	الجدولية	المحسوبة	
ترفض الفرضية	0.00	0.64	9.23	42

نجد من مطالعتنا للنتائج في الجدول أعلاه بأن (T) المحسوبة تبلغ 9.23 وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة 0.64 ، إذن ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة والتي مفادها " يؤثر تطبيق مجالات المحاسبة عن الالتزامات الاجتماعية في الوحدة الاقتصادية - محل البحث - في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وعلى قرارات مستخدميها " .

المبحث الرابع

الإستنتاجات والتوصيات

أولاً - الإستنتاجات:

من خلال مراجعة الأدبيات في مجال المحاسبة عن الإلتزامات الإجتماعية، وبفضل الدراسة الميدانية تم التوصل للإستنتاجات الآتية:

١- تبين من خلال التحليل للفرضيات الفرعية الأربع للفرضية الرئيسية الأولى بأن الوحدة الاقتصادية- محل البحث- تقوم بالإتفاق على مجالاتها الأربعة لأنشطتها الإجتماعية الوارد ذكرها، وتعد هذه نقطة إيجابية للوحدة لأنها دليل على توفير مقومات تطبيق المحاسبة عن الإلتزامات الاجتماعية في الوحدة.

٢- قصور النظام المحاسبية المطبق حالياً في الوحدة الاقتصادية- محل البحث- من توفير المعلومات الاجتماعية الى جانب المعلومات الاقتصادية وذلك لتواكب التطور الذي طرأ على نوعية المعلومات المطلوبة نتيجة للتنوع الكبير الذي طرأ على مستخدمي هذه المعلومات.

- ٣- تبين بأن الوحدة الإقتصادية- محل البحث- لاتفصح عن مجالاتها الأربعة لأنشطتها الاجتماعية بشكل واضح على الرغم من الاتفاق عليها، ويتم دمجها ضمن تكاليف الخدمات الانتاجية ، ويركز فقط على الاهتمام بالافصاح عن النشاطات الاقتصادية.
- ٤- تبين من خلال التحليل للفرضية الرئيسة الثانية وحسب رأي أفراد العينة الى ضرورة تطبيق الوحدة للمحاسبة عن الإلتزامات الاجتماعية والافصاح عن مجالاتها وذلك لتحقيق الفائدة من تحسين سمعتها وادائها ووضعها وأنجذاب المستهلكين لبضائعها.
- ٥ - هنالك مجموعة من المعايير الأساسية والثانوية للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي يتوجب الأخذ بها عند الافصاح المحاسبي عن الألتزامات الاجتماعية في القوائم والتقارير المالية لأن عدم توفرها يؤدي الى فقدان هذه المعلومات أهميتها لمتخذي القرارات، رغم كونها لم توضع حيز التطبيق.

ثانياً - التوصيات:

بناءً على الاستنتاجات التي تم التوصل إليها يمكن تقديم جملة من التوصيات نحصرها في الآتي:

- ١- تلافياً للقصور في مخرجات النظام المحاسبي الحالي المطبق في الوحدة الإقتصادية - محل البحث - ينبغي إعادة النظر فيه وتعديله وتضمينه الاعتبارات الاجتماعية الى جانب الاعتبارات الاقتصادية وذلك لمواكبة التطور الذي طرأ في نوعية المستخدمين وجودة المعلومات المطلوبة لأن هدف تعظيم الربح لم يعد المحرك الرئيسي لتطورها.
- ٢- يتحتم على إدارة الوحدة الإقتصادية- محل البحث - التركيز على أهمية مجالات المحاسبة عن الإلتزامات الاجتماعية، والتأكيد على الم نافع والنتائج التي يمكن تحقيقها ، وذلك بفضل إعطاء الأهمية ذاتها لمجالاتها الأربعة.
- ٣- إن تحسين جودة المعلومات المحاسبية يساعد على ترشيد القرارات الإقتصادية بعد الأخذ بالحسبان الآثار للإلتزامات الاجتماعية والتي ينعكس إيجابياً على سمعتها وبالتالي على أرباحها مما يضمن لها البقاء والاستمرار.
- ٤- تفعيل دور الجهات الراعية للأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية مثل وزارة البيئة و وزارة الشؤون الاجتماعية وجمعيات حماية المستهلكين وغيرها، و إصدار التشريعات والمعايير الخاصة بتطبيق المحاسبة عن الإلتزامات الاجتماعية بمختلف مجالاتها.

٥- إجراء المزيد من الدراسات والبحوث والدورات حول المحاسبة عن الألتزا مات الاجتماعية ومجالاتها لتعميق وفهم أهميتها لكي تتغلب المصلحة العامة على المصالح الخاصة والحفاظ على كيان مجتمع مترابط ومتطور.

المصادر:

- ١- المشهداني، سناء أحمد ياسين خلف، "الإفصاح عن الالتزامات الاجتماعية في التقارير المالية في ظل القاعدة المحاسبية العراقية رقم (٦): دراسة نظرية وتطبيقية في شركة مصافي الوسط"، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة بغداد، ٢٠٠٣.
- ٢- العليمات، نوفان حامد محمد، "القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية: حالة تطبيقية على شركة مصفاة البترول الأردنية الساهمة العامة المحدودة"، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة دمشق، ٢٠١٤.
- ٣- الدوسري، عبدالهادي منصور، "أهمية محاسبة التكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، ٢٠١١، (نسخة إلكترونية).
- ٤- اللولو، محمد سالم، "مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية- غزة، ٢٠٠٩.
- ٥- أبوبكر، عوض الله جعفر الحسين، "أهمية وجود الإفصاح عن المعلومات المحاسبية"، مجلة العلوم والتقنة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مجلد ١٢ (٠٢) للعام ٢٠١١.
- ٦- العامري، صالح مهدي محسن والغالبي، طاهر محسن منصور، "الإدارة والاعمال"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان - الأردن، ٢٠٠٨.
- ٧- الغالبي، طاهر محسن منصور وأدريس، وائل محمد صبحي، "الإدارة الإستراتيجية- منظور منهجي متكامل"، ط٢، دار وائل للنشر، عمان - الأردن، ٢٠٠٩.
- ٨- الغالبي، طاهر محسن منصور، "إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة"، ط١، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٩.
- ٩- الشيرازي، عباس، "نظرية المحاسبة"، الطبعة الأولى، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٩٠.
- ١٠- الكبيسي، وهيب نجيب، "القياس النفسي بين التنظير والتطبيق"، دار المرتضى للنشر والطباعة، العراق، 2010.

- ١١- النقيب، كمال عبد العزيز ، "مقدمة في نظرية المحاسبة "، ط/١، دار وائل للنشر ، عمان - الأردن، ٢٠٠٤.
- ١٢- بزماوي، حسام محمد ،"القياس والإفصاح للأداء الاجتماعية في المنشآت الصناعية"، رسالة ماجستير محاسبية غير منشورة، جامعة حلب، الجمهورية السورية، ٢٠٠٢.
- ١٣- بخوش، مديحة وعمر ، جنينة، "المسئولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة"، الملتقى الوطني الأول حول : أفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة قلمة ، الجزائر، ٢٠١٠.
- ١٤- بدوي، محمد عباس ، " المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسئولية الاجتماعية للمشروع "، دار الجامعة للنشر ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ .
- ١٥- حنان، رضوان حلوة ، " النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الى المعايير " ، ط/٢ ، دار وائل للنشر ، عمان- الاردن ، ٢٠٠٦ .
- ١٦- زيادة، فريد فهمي ، "وظائف منظمات الأعمال" ، اليازوري ، عمان - الأردن ، ٢٠٠٩ .
- ١٧- عودة، أياد محمد، " قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها بتحقيق الرفاهية الاجتماعية: دراسة ميدانية (تطبيقية) على فنادق ذات فئات خمس نجوم في الاردن " ، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا ، ٢٠٠٨ ، (نسخة إلكترونية).
- ١٨- كيسو، دونالد و بجانن، جيرى، "المحاسبة المتوسطة"، الجزء الأول، ترجمة أحمد حامد حجاج، دار المريخ، الرياض العربية السعودية ، ٢٠٠٣.
- ١٩- محمد، عجيلة وعبدالرحيم، شنيني، " فعالية محاسبة المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال - مفاهيم - وأسس -"، الملتقى الدولي الثالث بعنوان : منظمات الأعمال والمسئولية الاجتماعية ، جامعة بشار - جزائر ، ٢٠١٢.
- ٢٠- مطر، محمد والسويطي، موسى، " التأسيس النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات - القياس - العرض - الإفصاح " ، ط/٢، دار وائل للنشر ، عمان - الأردن ، ٢٠٠٨ .
- ٢١- نجم، نجم عبود ، " أخلاقيات الإدارة ومسئولية الأعمال في شركات الأعمال " ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن، ٢٠٠٦.

المصادر الأجنبية:

1 -Ashcroft, Maggie." The Impact of Information Use on Decision Making By Physiotherapists ' , University-United Kingdom, Vol.19, No. 3, 1998 .

- 2 -Ball, A., Owen, D. and Gray, R., "External Transparency on Internal Capture The Role of Third Party Statements in Adding Value to Corporate Environmental Report", Business Strategy and the Environment, Vol. g, No.1, (January / February) 2000.
- 3-Glautier, Michel, Under down, Brin & Morris, Deigan, "Accounting Theory and Practice", Prentice Hall, 2011.
- 4- Gray and Bebbington, " Environmental Accounting, Managerialism and Sustainability: Is the Planet Safe in the Hands of Business and Accounting?" Advances in Environmental Accounting and Management, Vol.1, 2000.
- 5- Hilton, W, Ronald. "Managerial Accounting Creating Value in a Dynamic Business Environment", USA: McGraw-Hill Co., Inc, 2005.
- 6- Reimers, Jane, "Financial Accounting – A Business Process Approach", Pearson, United States of America, 2011.
- 7- Toms, "Firm Resources, Quality Signals and Environmental Reputation: Some United Kingdom Evidence", British Accounting Review, Vol. 34, 2002.
- 8- Wang, Richard.Y. And Strong, Diana M. "Beyond Accuracy: What data Quality Means to Data consumer " Journal of Management Information system, Vol, 12. No. 4. Spring 1996.

بسم الله الرحمن الرحيم

الملحق (1) إستبانة البحث

حضرة السيد الم جيب المحترم

يقوم الباحثة بأجراء بحث بعنوان (مدى تطبيق مجالات المحاسبة عن الإلتزامات الإجتماعية وأثرها على تحسين جودة المعلومات المحاسبية / دراسة ميدانية في شركة بازيان لصناعة السموت - السليمانية).

ان تقديمكم للمعلومات المطلوبة سوف يؤدي إلى مساعدة الباحثة في تحقيق أهداف الدراسة واستخلاص نتائج أفضل وأكثر فائدة ، والمطلوب منك أن تضع علامة (✓) أمام الإجابة المناسبة وفي المكان المخصص لذلك ، علماً بأن جميع المعلومات التي سيتم جمعها ستعامل بسرية تامة، وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحثة

ثة يمان رفيق محمد

مدرس مساعد

الكلية التقنية الإدارية

السليمانية

الجزء الأول: معلومات عامة

الرجاء الإجابة على الأسئلة الآتية بوضع علامة (✓) أمام الإجابة الصحيحة :

١ - المؤهل العلمي

بكالوريوس	ماجستير
أخرى	دبلوم عالي

٢ سنوات الخبرة

من 10 الى أقل من 15 سنة	أقل من 5سنوات
أكثر من 15 سنة	من 5 الى 10 سنوات

٣- التخصص

أقتصاد	محاسبة
أخرى	إدارة أعمال

٤ - من وجهة نظرك هل يجد بالشركة نظام للمحاسبة عن الإلتزامات الاجتماعية

--	--

نعم	لا
-----	----

الجزء الثاني: البيانات المتعلقة بالجانب العملي للبحث

١ - حدد مدى موافقتك على التزام الوحدة بمجالات المحاسبة عن الإلتزامات الإجتماعية					
لا أتفق تماماً	لا أتفق	محايد	أتفق	أتفق تماماً	الفقرات
1	2	3	4	5	
					1- توفر برامج تدريبية وتأهيلية للعاملين لديها.
					2- توفر الخدمات الصحية لكافة العاملين ، وتدفع أجور عملياتهم الجراحية.
					3- تؤمن مستلزمات الأمن الصناعي والسلامة المهنية لتفادي الحوادث داخل الوحدة.
					4- توفر وسائل نقل للعاملين من مناطق سكناهم الى الوحدة وبالعكس.
					5- توزع حصة على العاملين من الارباح السنوية
					6- توفر وجبات الطعام للعاملين عند تواجدهم بالعمل.
					7- تقوم الوحدة بالبحوث التسويقية لتحديد إحتياجات المستهلكين وتطلعاتهم.
					المجال الأول : تلبية الموارد البشرية العاملة فيها المجال الثاني :

					8- تقوم بالرقابة على جودة المنتج.	
					9- تقوم بالاعلان والدعاية عن المنتج بين مدة وأخرى.	
					10- عدم إستخدام مواد غير صحية في عمليتي التعبئة والتغليف.	
					11- تقوم بالرد على شكاوى العملاء وقيام بالاستجابة المناسبة لها.	
					12- توفير البيانات اللازمة عن خصائص المنتج	
					13- تقدم الوحدة المساعدات المالية والتبرعات للهيئات والمؤسسات الخيرية.	
					14- توفر الوحدة برامج تدريبية لطلاب الجامعات.	
					15- توفر فرص ال عمل لأفراد المناطق المجاورة للوحدة نتيجة تعرضهم للأضرار من نشاط الوحدة.	
					16- تساهم الوحدة في خدمات الاسكان والتعمير.	
					17- تقوم بتبليط الشوارع المجاوره للوحدة.	
					18- تدفع الضرائب للدولة.	
					19- يوجد قسم لحماية البيئة والمحافظة عليها.	المجال الرابع : المحافظة على
					20- تقوم الوحدة بدورات وبرامج التوعية	

					المتتالية للعاملين لنشر الوعي البيئي.
					21- تقوم الوحدة بأستصلاح وتشجير واستزراع بالمناطق المحيطة بالوحدة.
					22- توفر الوحدة الاجهزة والمعدات لمنع أو تقليل حدوث التلوث البيئي.
					23- تقوم الوحدة بدفع الغرامات والجزاءات والتعويضات البيئية.
					24- تساهم الوحدة في الحملات الاعلانية لمكافحة تلوث البيئة.

٢ - حدد موافقتك بمدى تطبيق مجالات المحاسبة عن الالتزامات الاجتماعية التي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية ومن ثم على اتخاذ القرار بالنسبة لما يلي :

الفقرات					
لا أتفق تماماً	لا أتفق	محايد	أتفق	أتفق تماماً	
1	2	3	4	5	
					25- قرارات الإدارة والعاملين داخل الوحدة
					26- القرارات الاستراتيجية طويلة الأجل والخاصة بالتوسع وإنشاء وحدات جديدة.
					27- قرارات المستثمرين الحاليين والمتوقعين من خلال تأثيرها على أسعار الأسهم.
					28- قرارات الزبائن في تلبية احتياجاتهم.
					29- قدرة الوحدة في الحصول على إعانات من الدولة.
					30- قدرة الوحدة في الحصول على القروض من البنوك

					والمؤسسات المالية.
--	--	--	--	--	--------------------

.....